

Distr.: General
4 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية

وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر

عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من
البعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيسة الدورة الحادية
والستين للجمعية العامة، وبالإشارة إلى مذكرتها الشفوية المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
بشأن ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في الانتخابات المزمع
عقدها في نيويورك في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، تتشرف بأن تحيل طيه نص التعهد الذي تقطعه
مدغشقر على نفسها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦
(انظر المرفق).

وتجدون طيه نسختين من نص التعهد المذكور، واحدة بالانكليزية والأخرى

بالفرنسية.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من البعثة الدائمة لمدغشقر لدى الأمم المتحدة

التعهد الطوعي الذي أخذته جمهورية مدغشقر على نفسها عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

[الأصل: بالفرنسية]

واصلت مدغشقر منذ حصولها على الاستقلال، مساهمتها المستمرة في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها على جميع المستويات: الوطنية والإقليمية والدولية. فهي إذ تنطلق من منظور التنمية المستدامة، وتلتزم بالتعهد رقم ١ الذي أخذته على نفسها في خطة عمل مدغشقر، تؤمن بضرورة زيادة مراعاة واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن دستور مدغشقر يعترف بهذه الحقوق لكل مواطن، دون أي تمييز.

وإن انضمامنا إلى الصكوك الدولية ذات الصلة خير شاهد على التزامنا بصون حقوق

الإنسان.

أولاً - مساهماتنا الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها:

(أ) على الصعيد الوطني

لقد قامت جمهورية مدغشقر على قيم الديمقراطية. ثم أن المبادئ العامة المنصوص عليها في دستور جمهورية مدغشقر تشير صراحة في المادة ٨ منه إلى أن "جميع المواطنين متساوون في الحقوق، ويتمتعون بنفس الحريات الأساسية المكفولة بموجب القانون، دون أي تمييز يقوم على أساس نوع الجنس، أو مستوى التعليم، أو المركز الاجتماعي، أو الأصل العرقي، أو المعتقدات، أو الدين".

- على الصعيد المؤسسي

تم في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

وتقوم اللجنة بالتحقق من أن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية مكفولة بحكم دستور البلد. وهي تبلغ المواطنين بأي معلومات أو دورات تدريبية تتصل بحقوقهم. وتلقي اللجنة شكاواهم، وتقدم لهم التوصيات والمشورة بشأن سبل التصرف فردياً أو جماعياً.

وهناك في مدغشقر، إلى جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مكتب أمين المظالم. وقد بدأ هذا المكتب يتلقى، منذ إنشائه عام ١٩٩٢، التظلمات والشكاوى من المواطنين، ويساعد على حل أي مشاكل قد تواجههم في تعاملهم مع الإدارة.

ويقدم مكتب أمين المظالم تقريراً سنوياً إلى رئيس الجمهورية والبرلمان ورئيس الوزراء. ثم ينشر التقرير بعد ذلك في الجريدة الرسمية.

- إعمال حماية حقوق الإنسان

يسلم دستور جمهورية مدغشقر بأن لكل طفل الحق في التعليم والتدريب تحت رعاية والديه، مع إيلاء الاحترام الواجب لحريةهما في الاختيار.

وإذ تنطلق وزارة التعليم والبحث العلمي من أنه لا بد للأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس من أن يواظبوا بالفعل على الذهاب إلى المدرسة، ركزت جهودها على تعميم سياسة التعليم للجميع. ولذا، فإن جميع إجراءات التسجيل في المدارس الحكومية معفاة من الرسوم، ثم أن الحكومة منحت كل تلميذ مجموعة من الأدوات المدرسية لمساعدة آبائهم على تغطية مصاريفهم الدراسية.

ونحن نعتقد جازمين أن الأطفال إذا ما تعلموا اليوم، فسيصبحون غداً مواطنين واعين بحقوقهم والتزاماتهم.

فالتثقيف في مجال المواطنة والحقوق المدنية إنما يهدف إلى إطلاع الشباب على حقوقهم لتمكينهم من حماية أنفسهم.

وقد بدأ العمل ببعض البرامج التي تشترك فيها عدة وزارات، وترمي إلى حماية حقوق الأطفال. ويتعلق الأمر ببرامج تتصدى لعمالة الأطفال، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال، فضلاً عن مكافحة العبودية والاتجار بالبشر.

كما أن الحكومة الملغاشية وضعت خطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، يراد بها أساساً المساهمة في تذليل، أو على الأقل تقليص، جميع العقبات والحوجز التي تحول دون تعزيز النهوض المستدام بالمرأة والرجل على حد سواء وعلى نحو عادل، ودعم مشاركة المرأة في الحياة المدنية والسياسية بصورة ملموسة وحقيقية.

ولمساعدة المواطنين على زيادة الإلمام بحقوقهم، أنشأت الحكومة الملغاشية، من خلال وزارة العدل، إدارة جديدة مختصة في إرشاد وتثقيف السكان بشأن المسائل التشريعية.

ونحن في سبيلنا الآن نحو دمج جميع الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بحقوق الإنسان في تشريعاتنا الوطنية.

(ب) على الصعيد الإقليمي

لقد أصبحت مدغشقر منذ عام ١٩٩١ طرفاً في الميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب، الذي قمنا بإدماجه بالكامل في قانوننا الوطني الوضعي.

ونحن الآن في طور الانتهاء من التقرير ذي الصلة، وسنرسله قريباً إلى أمانة الاتحاد الأفريقي.

وقد وقعت مدغشقر في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، وسيتم التصديق عليه قريباً.

أما الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاه الطفل، فقد صدقت عليه مدغشقر في عام ٢٠٠٥. وقد أصبح لمدغشقر الآن ممثل في لجنة الخبراء الأفارقة المعنية برفاه الطفل.

(ج) على المستوى الدولي

نظراً للموقع الجغرافي السياسي المتميز لمدغشقر، وسعيها لتأكيد مشاركتها الكاملة في المسائل الدولية، تتخذ مدغشقر من التعاون الثنائي والتعاون المتعدد الأطراف أولوية من ضمن أولوياتها كلما تعلق الأمر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

فقد كانت مدغشقر دائماً سندا قويا للأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وقد صدقنا في هذا الصدد على معظم الاتفاقيات الدولية، ومن بينها ما يلي:

- اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، (نيويورك، ٧ آذار/مارس ١٩٦٦)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (نيويورك، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦)؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (نيويورك، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)؛

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، (نيويورك، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)؛
 - اتفاقية حقوق الطفل، (نيويورك، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، (نيويورك، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠)؛
 - البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع وبغاء الأطفال والمواد الإباحية المتعلقة بالأطفال، (نيويورك، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠)؛
 - الاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالنساء والأطفال، بصيغتها المعدلة في ليك سكسيس، (نيويورك، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧)؛
 - اتفاقيتا منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ و ١٨٢ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، وبشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، على التوالي.
- وتقدم مدغشقر تقارير دورية إلى مختلف اللجان ذات الصلة بشأن تنفيذ المعاهدات التي تتناول حقوق الإنسان.

ثانياً - الالتزامات المقبلة

- في حين تقرر مدغشقر الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان، فإنها تؤكد من جديد التزاماتها بالكامل، واعترافها المساهمة تماماً في الدفاع عن حقوق الإنسان داخل هذه الهيئة الجديدة للأمم المتحدة.
- وعملاً بالقرار ٢٥١/٦٠ الذي تم بموجبه إنشاء مجلس حقوق الإنسان، تعلن مدغشقر التزامها بما يلي:
- مواصلة تعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها ومؤسساتها الوطنية بالاعتماد في ذلك بصورة أساسية على الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛
 - بذل قصارى الجهود من أجل فعالية أعمال حقوق الإنسان، واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛
 - التعاون بنشاط مع الحكومات، والمؤسسات الوطنية والإقليمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بحقوق الإنسان؛

-
- دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحسين الحوار بين الثقافات والتفاهم بين الحضارات لتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان؛
 - المساهمة بشكل فعال في تعزيز الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، وعلى الأخص داخل مجلس حقوق الإنسان، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية؛
 - الامتثال للنظام العالمي للتقييم الدوري؛
 - المساهمة في زيادة مصداقية مجلس حقوق الإنسان.
-